

دور المرأة في تحسين الأمن في مصر وليبيا واليمن

ملخص نقاشات وتوصيات الاجتماع الثاني لشبكة صوتنا قوتنا الذي عقد في العاصمة التونسية بين الثالث والخامس من مارس ٢٠١٤

مقدمة

وقد تداولت المشاركات أمثلة عن مبادرات في بلدانهم لتحسين أمن المرأة، حيث ذكرت حملة شعبية نسائية في اليمن تهدف إلى توعية الناس بالتحرش الجنسي ومواجهة الإنكار السياسي والشعبي لهذه القضية، وذلك باستخدام خارطة شبكة تفاعلية تسمح بالإبلاغ عن حوادث التحرش دون كشف الهوية، ومن خلال جهود المناصرة التي تستهدف وزارة العدل من أجل تجريم التحرش الجنسي. ومن الأمثلة الأخرى مبادرات بالتعاون مع وزارة الداخلية وأسر الضحايا لتحسين ظروف السجينات اللاتي تعرضن للتحرش الجنسي وزيادة عدد الشرطيات في السجون.

في مارس ٢٠١٤ وعلى مدى ثلاثة أيام، عقدت منظمة سيفروردل مؤتمرًا إقليميًا عن دور المرأة في تحسين الأمن في مصر وليبيا واليمن. وقد أعد هذا المؤتمر من أجل تمكين المشاركات فيه من تقاسم الخبرات وتحديد الأدوار المستقبلية للمرأة في مجال السلامة والأمن. وقد ضم المؤتمر عددا من الناشطات المعنيات بالموضوع من منظمات المجتمع المدني والوزارات الحكومية من كل من مصر وليبيا واليمن في إطار شبكة "صوتنا قوتنا".

عقبات يتعين تجاوزها

حددت المشاركات طائفة من العقبات التي يتعين تجاوزها من أجل تعزيز دور المرأة في تحسين مستوى الأمن.

وتطرقت المناقشات إلى مشكلة الاستثناءات الاجتماعية التي تحد من قدرة المرأة على تولي المناصب السياسية والالتحاق بأجهزة الأمن والإسهام في الحياة العامة. كما صرحت المناقشات بأن النظرة العامة للمرأة ترى دورها محصورا في مجال العمل الاجتماعي والمستشفيات، أما تواجدها في مراكز القوى السياسية فيثير ردود فعل قوية. وثمة عامل آخر في ليبيا يعوق القبول الشعبي للشرطيات - وهو ذكرى معمر القذافي واستخدامه لحرس نسائي - أسفر عن موقف سلبي من المرأة في القطاع الأمني.

كما حدد الاجتماع عقبة أخرى تتبع من سيطرة المؤسسات الدينية والقيادات الدينية والقبلية "غير الرسمية" والمليشيات والجيش. إذ غالبا ما تعارض هذه الجهات القوية تغيير الوضع الراهن وتمسك بنفوذها في الهيئتين التشريعية والقضائية.

وقد أفادت المشاركات بأن العوائق العملية تزيد من وطأة غياب الرغبة السياسية، إذ تفتقر المؤسسات العامة إلى القدرة على جمع المعلومات ولا يتيسر وصولها إلى بعض الأماكن النائية التي تعاني فيها المرأة من انعدام الأمن.

ثم نوهت المناقشات إلى أن مواجهة تلك العوائق يتطلب العمل مع الحلفاء الذين يمكن أن يساعدوا دور المرأة في تحسين الأمن، ومنهم: منظمات المجتمع المدني، وقطاع حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام المستقلة؛ وضحيات سوء المعاملة اللاتي تجب مساعدتهن وتشجيعهن على الانضمام لجهود تحسين أمن المرأة وسلامتها؛ ومراقبو حقوق الإنسان الدوليون، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومراكز الأبحاث والدراسات، والشبكات التي تشمل العائلات والدوائر الشخصية والمهنية.

نتائج المجموعات الفرعية

من أجل التعمق بالمناقشات عن دور المرأة في تحسين الأمن والتوجه نحو التوصيات العملية، تفرقت المناقشات التالية بين ثلاث مجموعات للتركيز على: المرأة والقطاع الأمني؛ ووسائل الإعلام والنوع الاجتماعي والأمن؛ والمرأة في المجتمعات الأكثر أمنا.

المرأة والقطاع الأمني

حددت المشاركات أدوارا هامة للمرأة سواء بالعمل داخل القطاع الأمني أو تولي صنع القرار الذي يحدد ملامح القطاع الأمني. وذكر أن إنشاء مساحة للمرأة في تقديم الخدمات الأمنية

مناقشة دور المرأة في تحسين الأمن

يؤثر غياب الأمن في كل من مصر وليبيا واليمن تأثيرا بالغا على سلامة المرأة وقدرتها على المشاركة النشطة في الحياة العامة. إذ يمثل العنف السياسي وتزايد الجرائم والهجمات الإرهابية والاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة مخاوف رئيسية. كما تواجه المرأة العنف القائم على النوع الاجتماعي على وجه الخصوص. ولنقص الخدمات الأمنية الفعالة تتفاقم حدة القضايا الأمنية، وقد وصفت المشاركات الأجهزة الأمنية بعدم التجاوب مع هموم المرأة الأمنية، بل أشير في بعض الحالات إلى اقتراح أفراد الأمن أنفسهم للعنف الجنسي.

واستجابة لطائفة من هذه المشكلات، ركز المؤتمر على تحديد الأدوار التي يمكن للمرأة أداؤها على المستويين المحلي والوطني لمعالجة المخاوف الأمنية، ولا سيما المخاوف الخاصة بالمرأة.

أدوار للمرأة

في ضوء تلك التحديات، ناقشت المشاركات باقة من الأدوار التي يمكن للمرأة أداؤها في تحسين الأمن في مصر وليبيا واليمن، وذلك في جهود المناصرة والتوعية وممارسة الرقابة على القطاع الأمني والإسهام فيه.

ومن بين الأدوار التي حددها المؤتمر المناصرة الموجهة لصناع السياسة ومقدمي الخدمات الأمنية ووسائل الإعلام والقادة المحليين من أجل التأثير على موقفهم من موقع المرأة في المجتمع وتقبلهم لمنهج تراعي النوع الاجتماعي أثناء توفير الأمن، بالإضافة إلى الضغط من أجل تمثيل المرأة في كافة المؤسسات العامة.

وللمرأة كذلك دور هام في التوعية، توعية النساء والرجال بحقوق المرأة وحقوق الإنسان عموما، وتعريف الأطفال والشباب بأساسياتها، والترويج لقبول طيف واسع من الأدوار المهنية للمرأة تشمل القطاع الأمني. كما أن بمقدور المرأة المساعدة في تحديد متطلبات مجتمعاتها وخاصة النساء من مقدمي الخدمات الأمنية، وتيسير الحوار والتفاوض بين الأجهزة الأمنية والمجتمعات، وتأييد إصلاح القطاع الأمني الوطني داخل مجتمعاتها بالتأثير في أوساط العائلات والأصدقاء.

وضمن القطاع الأمني ذاته وفي إطار الرقابة الممارسة من قبل المجتمع المدني، يمكن للمرأة أن تشرف على أجهزة الأمن وترصدها مع التركيز تحديدا على المخاوف المتعلقة بالنوع الاجتماعي. ويمكنها الإسهام في تعزيز الأمن ضمن مجتمعاتها، من خلال إنشاء ملاجئ لضحايا العنف الأسري على سبيل المثال. كما لاحظت المشاركات أنه بمقدور المجموعات النسائية تقديم التدريب لقوات الأمن في قضايا النوع الاجتماعي والتنوع وحقوق المرأة، وأن قيام المرأة بالمناصرة من شأنه تحويل سياسات القطاع الأمني، ويدخل في نطاق ذلك توظيف وتدريب أفراد الأجهزة الأمنية بطرق تكفل توظيف الإناث واستمرارهن في العمل.

المرأة في المجتمعات الأكثر أماناً

أشارت المشاركات إلى المعاناة من انعدام الأمن على مستوى محلي وإلى الاهتمام الزائد للمؤسسات الحكومية بمنهج "أمن وطني" من القمة إلى القاعدة. ومن ثم فإن العمل على المستوى المحلي مكون أساسي لدور المرأة في تحسين الأمن.

واستناداً إلى معرفة وفهم المشاركات لمناطقهن ومجتمعاتهن المحلية، حددن أدواراً محتملة للمرأة في تحسين الأمن والسلامة المحليين:

- يمكن للمرأة عن طريق رصد المخاوف الأمنية المؤثرة على حياتها اليومية السعي إلى صياغة الأولويات لهيئات إنفاذ القانون المحلية بحيث تضمن مراعاة المخاوف الحقيقية المتعلقة بالأمن الإنساني وتحديد التهديدات المرتبطة بحياة المواطن اليومية. ورأت المشاركات تعارض ذلك مع خطط مركزية للأمن الوطني ومكافحة الإرهاب، وهو ما يهمل المخاوف المحلية بل قد يزيد من انعدام الأمن على المستوى المحلي؛
- تقييم جودة وتأثير وملائمة الخدمات الأمنية الحكومية المتاحة داخل المجتمعات من خلال الرصد والمراقبة. فللمرأة دور خاص في تمحيص الخدمات الأمنية المقدمة للنساء والفتيات نظراً لضعف التركيز على الجودة وأثر الخدمات الحكومية (الردية) على النوع الاجتماعي. ويمكن ممارسة الرقابة من قبل مجموعات فردية على مستوى محلي تجمعها ائتلافات على المستوى الوطني لزيادة نطاق وفعالية جهود المناصرة.
- هذا وقد سلطت المشاركات الضوء على دور المرأة في العمل المباشر مع النساء الضعيفات أو المعرضات للخطر في مجتمعاتها، ومن ذلك على سبيل المثال:
- نشر التوعية بين النساء في المناطق الحضرية والريفية عن حقوقهن وإشراكهن في المناقشات المتعلقة بأمنهن. ويمكن للتواصل بهذه الطريقة وبين النساء الضعيفات تعليمياً والقائمان في المناطق النائية أن يضمن حضور وجهات نظرهن في المناقشات السياسية؛
- تقديم الدعم النفسي والقانوني والحماية لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال إنشاء وتحسين الخدمات الاجتماعية من قبيل الملاجئ ومراكز الدعم ضمن المجتمعات.

كما ركزت المناقشات على دور المرأة وقدرتها على التأثير في أصحاب السلطة المحليين سواء على نحو رسمي أو غير رسمي. ورأت المشاركات تحديداً أن للمنظمات المحلية دوراً يتمثل في:

- توعية الجهات المعنية المحلية الهامة، وخاصة قيادات المجتمع، بالمخاطر التي تواجه المرأة والعمل معها لمواجهة المشكلات بصورة ملائمة، حيث رأت المشاركات أن العمل مع السلطات المحلية وسيلة هامة للتأثير على التوجهات إزاء المرأة وتحسين خدمات الأمن والعدالة المتاحة لها؛
- إقامة الشراكات بين منظمات حقوق المرأة ومقدمي الخدمات الأمنية المحلية. إذ ناقش عدد من المشاركات أمثلة عن عمليات صعبة أحياناً لبناء العلاقات مكنتهن في الأجل القصير من استغلال المصالح المشتركة مع الشرطة لمواجهة مخاوف كالاتجار بالبشر وتزويج الطفلات والعنف ضد المرأة، مع قيام المجتمع المدني بدور فاعل يشمل تدريب الشرطة والإبلاغ عن الحالات الهامة. ويمكن لذلك على المستوى المحلي أن يزيد من استجابة الخدمات الأمنية للاحتياجات الأمنية الفعلية للناس، ومنهم النساء.

أفكار لمشروعات

في الجلسات النهائية للمؤتمر، استعانت المشاركات بنقاشات الأيام السابقة لإعداد أنشطة ملموسة وأفكار لمشروعات، مع تحديد خطوات وأنشطة تستهدف ثلاثة أدوار حازت الأولوية في مناقشات المجموعات الفرعية. وفيما يلي نظرة عامة موجزة على الأنشطة الرئيسية المقترحة في كل مشروع.

تعزيز وإعداد قوانين جديدة لأمن المرأة وسلامتها

- صياغة مسودات قوانين يقودها المجتمع المدني لتجريم التحرش الجنسي؛
- تقديم ورش عمل للشرطة ونواب البرلمان والتعاون مع العاملين في وزارة العدل بشأن القانون المقترح ودواعيه؛
- إقامة هيئة رقابية تتكون من شخصيات ومنظمات مجتمع مدني لتقييم السياق القانوني للتحرش الجنسي في كل دولة، مع اعتماد منهج مقارن في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛
- ربط جهود المناصرة بإعلاميين داعمين واستهداف حملات المناصرة لصناع القرار.

وصنع القرار من شأنه الحد من المواقف السلبية من المرأة في القطاع الأمني، والسلوكيات المسيئة للشرطة، وغياب الاستجابة الملائمة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وسلط الاجتماع الضوء على الروابط بين قطاعي الأمن والعدالة، إذ نوه إلى أن التشريعات من الوسائل الرئيسية لدفع التطورات في تقديم خدمات الأمن للمرأة واحترام حقوق المرأة ومساندة تلك الحقوق والدفاع عنها من قبل مؤسسات الدولة. وقد رأت المشاركات أن دور المرأة يكمن تحديداً في التالي:

- حشد الدعم لقوانين جديدة تجرم العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقدم مقترحات لمجلس البرلمان والضغط على نوابه والمشاركة في الهيئات التشريعية؛
- الضغط على الحكومات من خلال المعايير والأطر الدولية، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن الدولي ١٣٢٥ واللوائح اللاحقة، وذلك للامتثال للمعايير الدولية وإدراج الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في القوانين الوطنية. وعند غياب التشريعات المحلية المناسبة، يمكن الاستعانة بتلك الاتفاقيات الدولية للتوعية بالمشكلات والانتهاكات وتسليط الضوء عليها.
- استخدام التقاضي الاستراتيجي لرفع قضايا العنف ضد المرأة أمام المحاكم ووضع سوابق قضائية، وضمان معاقبة الجناة وإنفاذ القوانين الجديدة التي تحمي المرأة.
- كما نوهت المشاركات إلى دور المرأة في تغيير المواقف من المرأة وتحدي الرأي العام، إلى جانب تعزيز إدراك مقدمي الخدمات الأمنية لمخاوف المرأة الأمنية والوسائل الوجيهة لمعالجتها:
- التصدي لتحييزات المجتمعات ضد المرأة في تقديم الخدمات الأمنية عن طريق التدريبات وورش العمل والأنشطة التعليمية، وكذلك عن طريق دعم نماذج وقداوات نسائية تعمل في القطاع الأمني؛
- جمع المعلومات عن المخاوف الأمنية للمرأة والأثر الإيجابي لمشاركة المرأة في صنع قرارات السياسة الأمنية وإشراكها الفاعل في تقديم الخدمات الأمنية، حيث يمكن لقاعدة الأدلة تلك أن تعزز رسائل مناصرة المرأة وتحشد دعماً أوسع بين المجتمع. ومن العناصر الهامة في جمع المعلومات البيانات المعنية بالانتهاكات والاعتداءات المرتكبة من قبل قوات الأمن؛
- تقديم التدريب لقوات الشرطة والمشورة عن هيكله أقسام الشرطة بغرض إتاحة خدمات أفضل لضحايا الجرائم وتحسين ظروف عمل الشرطيات.

وسائل الإعلام والنوع الاجتماعي والأمن

ناقشت المشاركات دور وسائل الإعلام في تعزيز التصورات -بنوعها الإيجابي والسلبي- عن المرأة. وذكرت المشاركات أن وسائل الإعلام كثيراً ما تعزز الصور النمطية التي تقلل من إمكانية المرأة في البرامج التلفازية وتنشر رسائل تناهض مشاركتها في الحياة العامة. أما الهجوم على الشخصيات النسائية العامة فكثيراً ما يظهر على شكل تشهير وإشاعات تنتشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي وكلام الناس، لكنه يكثر في وسائل إعلام تبحث عن عناوين إخبارية مثيرة. وعليه فإن التواصل مع وسائل الإعلام أمر ضروري لتحسين أمن المرأة ومقاومة الصور السلبية عن دورها في المجتمع.

وقد سلطت المناقشات الضوء على أهمية تعامل النساء مباشرة مع الإعلاميين من أجل التأثير على تصوراتهم وتحسين معاييرهم المهنية ووعيهم بتأثير الخطاب الإعلامي. وحددت المشاركات أيضاً دوراً فعالاً للمرأة في تحدي وسائل الإعلام برسائل بديلة:

- تقديم التدريب للإعلاميين لتوعيتهم بحقوق المرأة والعنف ضد المرأة والتهديدات التي تواجهها؛
- التعامل المنهجي مع الإعلاميين لتقاسم قصص النجاح والصور الإيجابية عن المرأة. وهذا يتطلب تحسين فهم الناشطات لكيفية مواجهة وسائل الإعلام ونشر الرسائل الإعلامية؛
- إقامة منافذ إعلامية مستقلة باستخدام المنصات الإلكترونية الشبكية ومواقع التواصل الاجتماعي وإنتاج الفيديوهات والمقابلات. وقد ذكر التسويق الاجتماعي وسواه من الأدوات الإعلامية الجديدة كوسيلة للإعلان عن رسائل بديلة عن المرأة وتقديم صور إيجابية للعام.

ومع ذلك، نوهت المناقشات إلى أن وسائل الإعلام الجديدة لا تصل إلى كافة فئات الجمهور، وأن لوسائل التواصل الأخرى -مثل الراديو والتواصل غير الإذاعي والتعبير الفني من خلال الجداريات والمسرح وسواها من وسائل الإعلام- فاعلية أكبر في كثير من الأحيان للوصول إلى من ليست لديهم مهارات في تكنولوجيا المعلومات أو سكان المناطق الريفية أو النائية. وفضلاً عن ذلك، طرح النقاش حقيقة مفادها أن التعليم ومكافحة الأمية شرط مسبق لتحقيق مشاركة شعبية أوسع في وسائل الإعلام. وبالمثل، تحتاج الأطر التنظيمية والقوانين الخاصة بالتشهير إلى توفير الظروف المناسبة للمرأة لاتخاذ خطوات في تلك القضايا.

شبكة صوتنا قوتنا

إن الأمن والعدالة من القضايا التي يصعب على المجتمع المدني المشاركة فيها، إذ يعتبران غالباً من اختصاص "الرجال". ورغم ذلك فقد أنشئت هذه الشبكة على اعتقاد مفاده أن إسهام المرأة في هاتين القضيتين أمر حيوي. إذ تضم الشبكة منظمات نسائية تتعامل مع القضيتين وتشجعها على تكوين تحالفات مع منظمات مماثلة وطنية وإقليمية، وذلك لتقاسم الخبرات وللإستفادة من النجاحات والإخفاقات في سياقات انتقالية أخرى.

منظمة سيفرورد

سيفرورد منظمة عالمية مستقلة تعمل من أجل منع الصراع ولبناء حياة أكثر أمناً. فمن خلال برامج في ٢٠ دولة وإقليم تقريبا عبر أفريقيا وآسيا وأوروبا، تعمل سيفرورد مع المتأثرين بالنزاعات لتحسين سلامتهم وشعورهم بالأمن، وتجري أبحاثاً وتحليلات أعم لاستخلاص الدروس منها بهدف تحسين السياسات والممارسات المحلية والوطنية والعالمية وبناء سلام دائم. فالمنظمة تعتقد أن الجميع يجب أن يتمتع بحياة سالمة هانئة لا تنغصها الصراعات العنيفة والاضطرابات الأمنية.

سيفرورد - ٢٨ تشارلز سكوير، لندن إن ٦ إتش تي، المملكة المتحدة

28 Charles Square, London N1 6HT, UK

مؤسسة خيرية مسجلة برقم ١٠٤٣٨٤٣

شركة محدودة الضمان برقم ٣٠١٥٩٤٨

هاتف: +٤٤ (٠)٢٠٧٣٢٤٤٦٤٦ | فاكس: +٤٤ (٠)٢٠٧٣٢٤٤٦٤٧

www.saferworld.org.uk

توسيع دور المرأة في تدريب العاملين في الإعلام

- تدريب العاملين في الإعلام على إدراج وجهات نظر المرأة في أعمالهم وتغيير لغة وسائل الإعلام في التقارير المعنية بالمرأة من خلال تعزيز قدراتها على نشر هذا التعلم في منظماتها والقطاع المهني؛
- تزويد الإعلاميين بمعلومات عن المعايير والمعاهدات الدولية، وكذلك عن التشريعات الوطنية والأحكام الدستورية التي تصون حقوق المرأة؛
- إقامة شراكات بين مجموعات المجتمع المدني النسائية ووسائل الإعلام من أجل إطلاع الصحفيين على أمثلة واقعية ولفت الانتباه إلى حالات الانتهاكات وتغيير التحيزات السلبية ضد منظمات المجتمع المدني وترويج صورة إيجابية عن عملها.

بناء مراكز دعم محلية للمرأة وإتاحة الوصول إلى الخدمات

- الاستفادة من هياكل الدعم الحالية وإنشاء مراكز نسائية محلية بصلاحيات واسعة لدعم المرأة اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً؛
- ضمان إجراء زيارات منتظمة للمراكز من قبل محامين بوسعهم تقديم المشورة القانونية لضحايا العنف وتوعيتهن بحقوقهن، إلى جانب زيارات من أطباء نفسيين لدعم الضحايا ومسيرة تعافيهن؛
- العمل بالشراكة مع المنظمات المحلية الأخرى على تقديم خدمات تعين الضحايا خلال فترة التعافي وتساعد على حصولهن على العدالة ودعم القدرات والتعلم.

التعقيبات والخطوات التالية

رأت المشاركات بأن الاجتماع أتاح فرصة قيمة لاستمرار التواصل ومناسبة لتلقي الدروس وتقاسم الخبرات، وأن شبكة "صوتنا قوتنا" قد مكنتهن من بناء علاقات مع منظمات تعمل على قضايا ذات صلة، إذ تتيح تقاسم المعلومات بين شتى المناطق في بلدانهن وعبر الدول الثلاث. وأعربت المشاركات عن عزمهن على استغلال العلاقات الناشئة من خلال الشبكة في عملهن المستقبلي.

وفيما يخص العمل المستقبلي، أعربت المشاركات عن الرغبة في تعلم المزيد من الخبرات الخارجية كخبرات المحليين والممارسين الرفيعة المستوى، إضافة إلى الحصول على معلومات محددة عن الأطر القانونية الدولية كوسيلة للتأثير على صنع السياسات ورصد تقديم الخدمات الأمنية وتنفيذ التغييرات.

عقد هذا المؤتمر في إطار مشروع سيفرورد "تعزيز الصوت العام للمرأة في مصر وليبيا واليمن" الذي يموله صندوق الشركة العربية التابع لوزارة الخارجية البريطانية وشؤون الكومنولث.